



التاريخ:

الإشاري : ش.م/1509/23

الموافق: 01/04/2018 م

## **السادة/ رئيس وأعضاء اللجنة**

بعد التحية

**نحيل إليكم رقة كتابنا هذا قرار السيد /رئيس مجلس الإدارة والمدير العام  
لصندوق الضمان الاجتماعي ، رقم (132) لسنة 2018م والمؤرخ في  
29/03/2018م ، بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها.**

،،، وذلك للتفضل بالاستلام واتخاذ الإجراءات الازمة بالخصوص ،،،  
والسلام عليكم ،،،

غسان عبد الله ادي بش  
مدير مكتب شؤون المجلس  
يصنّدوق الضمان الاجتماعي



رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي.  
مدير إدارة الشؤون القانونية.  
ـ فـ شـ فـونـ المـجلسـ



**Benghazi Libya Abuateni**

طريق النهر أمام الصيدلية المركزية بوعطني . بنغازي . ليبيا  
هاتف: 061 442 4135  
بريد مصور: 061 442 4136

## صندوق الضمان الاجتماعي



### قرار رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي

رقم (١٣٢) لسنة ٢٠١٨م

### بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها

#### رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي:

- ▶ بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤرخ في (٢٠١١/٠٨/٠٣) وتعديلاته.
- ▶ وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠م، بشأن الضمان الاجتماعي وتعديلاته واللوائح المنفذة له.
- ▶ وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م ، بإصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- ▶ وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٧) لسنة (٢٠١٢م)، بشأن لائحة الموظفين بعقود.
- ▶ وعلى لائحة تنظيم إيجار وحماية المباني المملوكة للدولة الصادرة بتاريخ (١٩٧٠/١٠/٦).
- ▶ وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (١٧٦) لسنة ١٩٨٨م، بشأن إصدار اللائحة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي.
- ▶ وعلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن تعديل واستحداث إدارات في القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠م بشأن إصدار الهيكل التنظيمي لصندوق التقاعد.
- ▶ وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة للشئون الاجتماعية "سابقاً" رقم (١٤) لسنة (٢٠١٠م) بشأن إصدار الهيكل التنظيمي لصندوق التقاعد.
- ▶ وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٦) لسنة ٢٠١٢م، بشأن إعادة تنظيم صندوق الضمان الاجتماعي والمعدل بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٤٨) لسنة ٢٠١٣م.
- ▶ وعلى قرار مجلس الوزراء (٤٥٣) لسنة ٢٠١٣م بشأن سحب قرار وتقدير حكم.
- ▶ وعلى قرار مجلس الوزراء (٤٥٧) لسنة ٢٠١٣م بتعديل قراره رقم (٤٥٣) لسنة ٢٠١٣م.
- ▶ وعلى قرار لجنة إدارة صندوق التقاعد رقم (١١) لسنة ٢٠١٠م بشأن إصدار التنظيم الإداري الداخلي لصندوق التقاعد - وفروعه ومكاتبها.

▶ وعلى كتاب السيد / دير إدارة الشئون القانونية

ذى رقم (B/1/2-3592) المؤرخ في (١٣/٠٣/٢٠١٨م) المتضمن طلب الموافقة على مقترن بشأن تشكيل فريق قانوني لتفعيل إجراءات الإخلاء الإداري وإمكانية الوصول إلى توصيات أو تعليمات عمل بالخصوص.



## قرار

### مادة (1)

بموجب أحكام هذا القرار تشكل لجنة قانونية فنية من السادة الواردة أسماؤهم أدناه:

الرتبة	الاسم	الجهة
-1	عبدالسلام الغفار عيب	مدير إدارة الشؤون القانونية
-2	عبدالعاطى المنصور وري	مستشار الصندوق
-3	محمد فرج المatty	رئيس قسم الخدمة
-4	ناصر محمد ماري	عن إدارة الشؤون القانونية
-5	الصادق خيس الفارس	عن إدارة الشؤون القانونية
-6	عبدالله يونس	عن إدارة المخاطر ومنع الخسائر

### مادة (2)

تتولى اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الأولى من هذا القرار دراسة المقترن الوارد في كتاب السيد / مدير إدارة الشؤون القانونية ذي رقم (3592-1/2/B) المؤرخ في (13/03/2018) بشأن تعديل إجراءات الإخلاء الإداري وإمكانية الوصول إلى توصيات أو تعليمات عمل بالخصوص.

### مادة (3)

يتعين على اللجنة إحالة نتائج أعمالها إليها في أقرب وقت ممكن.

### مادة (4)

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وعلى كل فيما يخصه التنفيذ.

د. إدريس حفيظة البروك  
رئيس مجلس الإدارة والمدير العام  
لصندوق الضمان الاجتماعي



الموافق: ٢٩ / ٥ / ٢٠١٨ م.  
القانونية  
ك: ناصر المساري : ح. الفرجاني.



التاريخ : .....

ش.م. 1323/10/..... الإشاري :

الموافق : 2018/03/20م

السيد / مدير إدارة الشؤون القانونية

بعد التحية ، ، ،

بالإشارة إلى كتابكم رقم (B / 1 / 2 - 3592) والمؤرخ (13/03/2018م)،  
المتضمن طلب الموافقة على مقترن تشكيلا فريق قانوني لتفعيل إجراءات الأخلاق  
الإدارية وذلك كما بالمرفق .

عليه نحيط إلينكم تأشيرة السيد / رئيس مجلس الإدارة والمدير العام  
لصندوق الضمان الاجتماعي ، والتي فحواها ((تشكل لجنة على النحو التالي : عبد السلام  
الغماري ، ناصر المصاوي ، محمد الماطي ، الصديق الفاسي ، وعلى اللجنة  
الاستعانة بخبرة المستشار عبد العاطي المنصوري ، ومهمة هذه اللجنة دراسة المقترن الوارد  
في كتابكم رقم (B / 1 / 2 - 3592) والمؤرخ (13/03/2018م) وإمكانية الوصول إلى توصيات أو تعليمات عمل بالخصوص )) .

تفضوا بالاستلام وإجراءاتكم بالخصوص ، ، ،

والسلام عليكم ، ، ،

غسان عبد الله اديب  
مدير مكتب شؤون المجلس  
بصندوق الضمان الاجتماعي



1439/25 جمادى الثانية

التاريخ:

3592-1/2/B

الإشارة: ...

ملف رقم 2018/03/13 مدة صدوره 10 يوماً لغاية

رقم 3592-B/2/2018/3/13 واملاكه  
الوسيط (أو الممثل) أو المقاولة أو الممثل بالمحسوبي.

السيد / رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي

### مقرر بشأن تفعيل إجراءات الأخلاء الإداري

في إطار البحث والدراسات القانونية وما يعرض على إدارة الشؤون القانونية من قضايا خصوصاً الدعاوى العقارية المرفوعة على الصندوق فضلاً عن ذلك التعدي على الممتلكات العقارية للصندوق من قبل الغير إلى جانب المتنفعين بالممتلكات العقارية وعدم التزامهم ببدل الانتفاع المتفق عليه بالعقد هذا الأمر دعنا إلى الغوص في القوانين والتشريعات النافذ بغية حماية الممتلكات العقارية للصندوق استظهر أن هناك لائحة تنظيم إيجار وحماية المبني المملوكة للدولة الصادر بتاريخ 10/06/1970م في متن المادة (11، 13) أعطى مكنته لجهات الإدارية العامة صلاحية استصدار قرار الأخلاء الإداري بل أكثر من ذلك التعديل الصادر بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (152 لسنة 1991م) بشأن حكم استثنائي بالائحة المذكور أعلاه والذي خول أمين لجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي أو من يفوضه اصدار قرارات الأخلاء الإداري للعقارات المملوكة لصندوق الضمان الاجتماعي .

وبالتالي تم استصدار قرار الأخلاء الإداري في أمرين :-

أولاً : وجود غصب أو وضع يد بغير عقد أو سند قانوني على المبني المملوكة للصندوق .

ثانياً : في حالة شغل المبني من قبل المتنفعين بعقود الانتفاع أو سند قانوني وعدم التزام بالتزاماتهم الناشئة عن هذه العقود .

وعند استصدار القرار يمنح مدة للطرف الآخر بتنفيذ هذا القرار وفي حالة التعتن يتم اللجوء إلى كبير كتاب المحكمة في دائرة المكانية الواقعـة به العقار والحصول على صيغة تنفيذية لهذا الأخـلاء وبالتالي يعتبر سندـاً تنفيذـاً يترتب عليه خضـوع المـمـتنـع عن تنـفـيـذ قـرـارـاـءـ الإـادـارـيـ للـمسـاءـلـةـ الجـنـائـيـ بـمـقـضـيـ المـادـةـ (334) من قـانـونـ العـقوـبـاتـ وـالـنـيـ تـصـهـاـ يـعـاقـبـ بـالـحـبـسـ وـالـعـزـلـ كـلـ موـظـفـ عمـومـيـ استـغـلـ سـلـطـةـ وـظـيفـيـةـ لإـيقـافـ تنـفـيـذـ الأـوـامـرـ الصـادـرـةـ منـ الـحـكـوـمـةـ أوـ تنـفـيـذـ القـوـانـينـ أوـ الـلوـائـحـ المـعـمـولـ بهاـ أوـ تـأخـيرـ تحـصـيلـ الأـموـالـ أوـ الرـسـومـ المـقـرـرـةـ قـانـونـاـ أوـ وـقـفـ تنـفـيـذـ حـكـمـ أوـ أمرـ صـادـرـ منـ الـمـحـكـمـةـ اوـ منـ أيـ جـهـةـ مـخـصـصـةـ.





1439/جمادى الثانية/25

التاريخ:

3592-1/2/B

## الإشاري :-

2018/03/13

الموافقة:

10:10:32 am

وبالعقوبة ذاتها كل موظف عمومي امتنع عمدًا عن تنفيذ حكم أو أمر ما ذكر بعد مضي عشرة

أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الامر أو الحكم داخلاً في اختصاصه.

لاد اداری پس تفاد مزءه في آم رین:-

**أولاً:** حماية المباني والممتلكات الصندوق من كل من غصب أو وضع يد بغير عقد أو سند قانوني .

**ثانياً** : هذه مكنته القانونية يوفر على الصندوق اللجوء الى القضاء والخوض في الخصومة القضائية مما

يترتب عليه إطالة الوقت يستفاد منه الطرف الآخر في التصرف بالمباني والممتلكات.

تأسیس آمادگی

**وامتناداً لنص المادة (53) من قانون رقم (13) بشأن الضمان الاجتماعي لسنة 1980م**

والتي تنص تصدر اللوائح الازمة تفيذ أحكام هذا القانون بقرارات من اللجنة الشعبية العامة بناء

على عرض أمين اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي ما لم ينص على خلاف ذلك وفي حدود أحكام اللوائح

المذكورة تصدر الأنظمة التفصيلية وتعليمات العمل بقرارات من أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان

الاجتماعي .

**يغية استصدار تعليمات عمل بالخصوص .**

ولكم ماترونـه مناسبـاً بالخصـوصـ،،،  
والسـلام علـيكـم،،،

**عبد السلام الغماري شعيب  
مدير إدارة الشؤون القانونية**



Benghazi Libya Abuateni

Tel : 061 442 4144      Tel : 061 442 4135  
Telfax : 061 442 4149 Telfax : 061 442 4136



[www.ssf.ly](http://www.ssf.ly)  
archiv@ssf.ly  
archiv@ssfe.ly

طريقة النهر أمام الصدليّة المركبة بوعطني . بنغازى . ليبا

هاتف: 061 442 4135 - 061 442 4144

061 442 4149 - 061 442 4136

المستحق مستغلاً غلط الغير فقط.

**( مادة 231 ) مكررة (أ) ( )**

يحكم على الجاني في جميع الأحوال المبينة بالمواد 226 و 227 و 229 و 230 و 231، بغرامة تعادل ضعف ما طلب الموظف العمومي أو قبل أو وعد به أو عرض عليه أو إختلس على ألا تقل عن مائة دينار.

**( مادة 231 ) مكررة (ب)**

إذا كان أداء العمل أو الامتناع عنه المبين بالمواد 226 و 227 و 229 حقاً، تخفض العقوبات إلى النصف.

**( مادة 232 ) التدليس ضد الإدارة العامة**

يعاقب بالسجن ما بين سنة وخمس سنين وبغرامة تساوي ضعف المبلغ الذي دنس به كل موظف عمومي عهد إليه بعمل فاستخدم عدداً من الأشخاص أقل من العدد الواجب استخدامه وأظهر أنه استخدمهم جميعاً حصل لنفسه من ذلك على ما خصص لسداد ما يستحق لهم من مرتبات أو أجور أو قيد في دفاتر الحكومة أو الهيئة العمومية الأخرى أسماء أشخاص استخدمهم في أمور خاصة، ليتمكن من دفع مرتباتهم أو أجورهم مما خصص من مال الدولة أو الهيئة.

**( مادة 233 ) استغلال الوظيفة للمصلحة الخاصة.**

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل موظف عمومي يحصل لنفسه، سواء مباشرة أو عن طريق غيره أو بأفعال مختلفة، على منفعة من أي عمل من أعمال الإدارة التي يمارس فيها وظيفته.

**( مادة 234 ) سوء التصرف أضراراً بمصالح**

## الإدارة العامة أو القضاء

يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استغل سلطة وظيفته لإيقاف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ القوانين أو اللوائح المعهود بها أو تأخير تحصيل الأموال أو الرسوم المقررة قانوناً أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أي جهة مختصة. ويتعاقب بالعقوبة ذاتها كل موظف عمومي امتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي عشرة أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الأمر أو الحكم داخلاً في اختصاصه.

( مادة 235 ) سوء استعمال السلطة حيث لا قانون

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل موظف عمومي يسئ استعمال سلطات وظيفته لنفع الغير أو الإضرار به وذلك إذا لم ينطبق على فعله نص جنائي آخر في القانون.

( مادة 236 ) إفشاء أسرار الوظيفة

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل موظف عمومي يخل بواجبات وظيفته أو يسئ استعمالها بأن ينشئ معلومات رسمية يلزم بقاوها سرية، أو يسهل بأي طريقة كانت الوصول إلى الإفشاء بها.

( مادة 237 ) التقصير أو الامتناع عن القيام بالواجب

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تجاوز مائتي جنيه ليبي كل موظف عمومي يمتنع بدون وجه حق عن أداء عمل من أعمال وظيفته أو يهمله أو يعطيه.

إذا كان الموظف العمومي قاضياً أو عضواً بالنيابة العامة اعتبر ممتنعاً أو مهملأً أو معطلأً إذا توافرت الشروط القانونية الازمة لمخاصلته وتضاعف العقوبة في شأنه.

( مادة 238 ) ترك الوظيفة أو الخدمة العامة

أو العمل عن طريق التمرد

إذا ترك ثلاثة أو أكثر من الموظفين العموميين أو موظفي ومستخدمي المرافق العامة مكاتبهم أو وظائفهم أو أعمالهم أو أدواتها بشكل يؤثر في سيرها سيراً متواصلاً منتظاماً، متفقين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض مشترك، يعاقب كل منهم بالحبس مدة تتراوح بين ثلاثة

**الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية للمسلمين**  
**صندوق الضمان الاجتماعي**

بيان بإجراءات الاختبار لامتحان الاداري - مطلعات عمل رقم ( 5 ) لسنة 1991م

الاخوة / "أتنا" فروع الصندوق بالملديفات .  
الاخ / مدير إدارة الاستشارات والشروعات .

بِعْدَ التَّبَيْنَ

تنفيذًا لما نصت عليه لائحة ستانيم انجار وحماية البانى المطلوك للدولة الصادرة بتاريخ 10/6/1970 والى التعديل الصادر بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (152) لسنة 1991 بشأن تقرير حكم استثنائى باللائحة المشار اليها والذى خول أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعى او من يفوضه اصدار قرارات الاخلاع الإدارى للعقارات المطلوكة لضدوق الضمان وما نصت عليه التشريعات الضمانية بشأن ضرورة حماية املاك الضدوق ووفقا لما نوش به الاخ / أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعى الاخ / أمين اللجنة الشعبية للضدوق بشأن اصدار قرارات الاخلاع الإدارى بموجب القرار رقم (13) لسنة 1991 م .

ادارى بموجب القرار رقم ٢٠٠، وعمادة الاملاك والمحافظة على موارده وعوائده الاستثمارية خاصة منها  
الناتجة عن استثمارات العقارية والتى تتمثل فى عوائد الانتفاع بالمبانى واقسامها التليك  
من اموال الناتجة عن زلتها .

عليه فان اجراءات الاداري لحماية المباني المملوكة للصندوق يتوجّب اتخاذها وفقاً للشروط والقواعد التي بينتها لائحة تنظيم ايجار وحماية المباني المملوكة للدولة والشار إليها أعلاه، وذلك مع مراعاة ما يلي :-

**أولاً:** أن قرار الاخلاء الاداري للبناى يصدر من قبل أمين اللجنة الشعبية للمنطقة ورئيس مجلسها فحسباً بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1991 المشار اليه .

**باب ١٣:** للبيان تحصيل اموال الصندوق من عوائد المقارات تتخذ اجراءات الحجز  
الارزى كنهاوة أولى قبل الشروع فى اجراءات الادارى .

**ثالثاً:** في حالة وجود غصب او وضع بد بغير عقد او سند قانوني على أحد المائنيين  
الملوكة للصندوق تعيين أخلاوه ، وذلك، بايقاع الاجرام التالية :-

يتولى فرع صندوق الضمان الاجتماعي بالبلدية المختصة او اداره الاستثمار والمشروعات بالصندوق اذار شاغل البنى كتابة لاخلاه خلال مهلة مناسبة تحدده له ويسلم الاذار اليه او يبلغ عن تاريخ فرع الامن الشعبي المحل .

- 2- اذا لم يتم شاغل البنى بالاخلاه خلال المهلة المحددة بالاذار تحال كافة المستندات المتعلقة بذلك الى امين اللجنة الشعبية للصندوق لا صدار قرار بداخله اداريا ويتولى فرع الصندوق المختص تسليم صورة منه لشاغل المقار او يبلغ به من تاريخ فرع الامن الشعبي المحل .

- 3- ويجب في جميع الاحوال قيام الصندوق المختص بارسال صورة من قرار الاخلاه الاداري لنفع الامن الشعبي المحلي المختص والاتفاق معه على موعد لتنفيذ القرار، وفي جميع حالات الاخلاه الاداري يحرر محضر باجراءات التنفيذ يوقع من كل ما يتناسب معه من رجال الامن الشعبي المحلي ومندوب فرع الصندوق ، على ان يتضمن بالتنفيذ من رجل الامن الشعبي المحلي ومندوب فرع الصندوق .

المحضر تسليم المبني لمندوب فرع الصندوق .

رابعا : في حالة شغل العائن من قبل المتعينين بموجب عقود انتفاع او اى سند قانونى فإنه لا يجوز اخلاقها من شاغليها او انها عقود انتفاعها الا في الحالات التالية:-

- 1- اذا ابرم عقد الانتفاع بـ " على بيانات او اقرار من المتعين ثبت عدم صحته ."

- 2- اذا لم يتم الانتفاع بالوفا باقساط الانتفاع او الاجرة المحددة في عقد الانتفاع خلال ثلاثة يوما من تاريخ تكليفه بذلك بالبريد المسجل بعلم الوصول .

- 3- اذا اجر المتعين المبني من البالمن او تازل عن الانتفاع به للغير دون اذن كتابيا من قبل صندوق الضمان الاجتماعى .

- 4- اذا ثبت بتقرير البلدية المختصة او بأحد اقسام المشروعات بنفع الصندوق المختص ان المبني اصبح ايلا للسقوط او يخشى منه على سلامه السكان .

- 5- اذا رغب فرع الصندوق المختص في هدم المبني لاعارة بنائه بشرقا اخبار المتعين قبل الشروع في الهدم بثلاثة أشهر على الاقل .

فإذا عدل عن هدم المبني كان للمستأجر الحق في العودة الى المبني بموجب فقد انتفاعه السابق .

- 6- اذا استعمل المتعين المبني بتاريخ تضررهنائه او بمصلحة الصندوق او تأثيره شروط الابيار العقلية .

اذا احتاجت ايه جهة عامة الى شغل المبني او زال السبب الذي اعطى من اجله او تم بيعه لغير المتعين يكون انها قد انتفاع بموجب اخبار كتابى يتضمن مهلة مناسبة للمتعين لا تجاوز ثلاثة اشهر لاخلاه المبني ويسلم هذا الاخطار في المبنى المتعين به او يرسل للمنتفع بالبريد المسجل بعلم الوصول ، واذا لم يتم الانتفاع بالاخلاه المبني خلال المهلة المحددة في الاخطار فتتخذ اجراءات اخلاقه بالنارق الاداري وملزم باداره ضعف الاجرة من تاريخ انتهاه تلك المهلة حتى الاخلاه الفعلى ويجرى استيفاؤه منه مع اية مستحقات اخرى عن تاريخ العجز الاداري عند الاقتضاء .

اذا كان الجنى شنعوا بستاجر من قبل مالك فسي عقد بيته وتقبر  
اخلاً الجنى من شاغلته .

تحتبر هذه التعليمات في غاية الاهمية وبالبتنفيذ ماجماً فيها  
والالتزام بها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

(( سيف النصر محمد ))  
أمين اللجنة الشعبية لصندوق الضمان  
الاجتماعي

صدرت في : ٢١ / ذي الحجه ١٤٠٥ ومو  
الموافق : ٤ / ٧ / ١٩٩١ م ٢٠

٢٠ . الماهر / ط / ٠٠٠٠٠٠٠

- ٦ - اذا استعمل المستأجر المبني بطريقة تضر بيته أو بصلة الجهة المالكة أو تناقض شروط الإيجار المعهولة .
- ٧ - اذا احتجت أية جهة حكومية أو عامة الى شغل المبني أو زال السبب الذي اعطي من أجله أو تم بيعه لغير المستأجر طبقاً للوائح ونظم بيع المساكن الحكومية .
- ٨ - اذا انتقل مستأجر المسكن بسبب عمله أو مهنته الى بلد آخر ولم يستعمل المسكن استعمالاً جدياً مدة تزيد على ستة أشهر .
- ٩ - اذا كان المبني مشغولاً بمستأجر من قبل مالك فسخ عقد بيعه وتقرر اخلاء المبني من شاغله .

#### مادة (١١)

يكون انتهاء عقد الإيجار بموجب اخطار كتابي يتضمن مهلة مناسبة للمستأجر لا تجاوز ثلاثة أشهر لاخلاء المبني ويسلم هذا الاخطار في المبني المؤجر او يرسل للمستأجر بالبريد المسجل بعلم الوصول .

واذا لم يقم المستأجر باخلاء المبني خلال المهلة المحددة في الاخطار فتتخذ اجراءات اخلائه بالطريق الاداري ، ويلتزم باداء ضعف اجرة من تاريخ انتهاء تلك المهلة حتى الاخلاء الفعلي ويجرى استيفاؤه منه مع آية مستحقات أخرى من الاجرة عن طريق الحجز الاداري عند الاقتضاء .

#### مادة (١٢)

على الجهات المالكة او التي تتبعها مبيان خاصة لاحكام هذه اللائحة ، متابعة اوضاع شغلها ، والتحقق من سلامتها ، واستيفاء الاجرة المقررة لها دون تأخير .

### مادة (١٣)

اذا تبين وجود غصب او وضع يد بغير عقد او سند على أحد المباني  
تعين اخلاؤه بالطريق الادارى طبقاً للاجراءات الآتية :

- أ ) تقوم الجهة المالكة بانذار شاغل المبنى كتابة لاخلاطه خلال مهلة مناسبة تحدده له ويسلم الانذار اليه أو يبلغ به عن طريق الشرطة وترسل صورة منه الى المحافظ المختص .
- ب ) اذا لم يقم شاغل المبنى بالاخلاط خلال المهلة المحددة بالانذار فيصدر المحافظ المختص قرار باخلاطه ادارياً يسلم للشاغل أو يبلغ به عن طريق الشرطة .  
ويجحب في جميع الاحوال ارسال صورة من قرار الاخلاط لمركز الشرطة المختص والاتفاق معه على موعد تنفيذ القرار .
- ج ) يحرر محضر باجراءات التنفيذ يوقع من كل من كلف بالتنفيذ من رجال الشرطة ومندوب الجهة التي يتبعها المبنى ، ويتضمن تسليم المبنى لمندوب هذه الجهة .

### مادة (١٤)

يلتزم كل من شغل مبنى بدون عقد أو سند باداء مقابل انتفاعه به عن المدة السابقة على تاريخ انذاره باخلاطه ، ويسحب هذا مقابل على اساس الاجرة المقدرة للمبنى طبقاً لاحكام هذه اللائحة ، كما يلزم باداء ضعف هذا مقابل عن مدة الشغل التالية للتاريخ المذكور ، ويتم تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الادارى عند الاقتضاء .

### مادة (١٥)

يجوز بعد موافقة الوزير المختص أو من يمارس سلطاته تأجير المباني الخاضعة لاحكام هذه اللائحة وتحديد اجرتها بالنسبة الى اسر الشهداء والى